ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
مجلة الفارابي للعلوم الانسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

صلاحيات مجلس العموم في المملكة المتحدة

م.م عبد الرزاق علي حمادي
Abdul Razaq Ali Humadi
الجامعة الاسلامية في لبنان- كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية
alikaragholi@yahoo.com

أ.د خليل علي حسين
Khalil Ali Hussein
رئيس قسم العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية
drkhalilhussein@gmail.com

مقدمة:

مجلس العموم البريطاني هو أحد مجلسي البرلمان في المملكة المتحدة، ويعتبر الغرفة الأدنى في البرلمان ويتكون من أعضاء منتخبين يمثلون دوائر انتخابية من مختلف أنحاء المملكة المتحدة، حيث يمتلك مجلس العموم سلطة تشريعية قوية، وله الدور الأساسي في سن القوانين ومراجعتها ويتمتع أعضاؤه بالقدرة على مناقشة القضايا الوطنية والتصويت على التشريعات. يشغل مجلس العموم في المملكة المتحدة الغرفة السفلى من برلمان المملكة المتحدة، وكان مجلس العموم البريطاني أقل قوة وسيطرة من مجلس اللوردات، لكن بمرور الوقت زادت سلطته التشريعية وتجاوز صلاحيات مجلس اللوردات. وفي العرف البريطاني فإن رئيس

مجلس العموم يمثل القانون والعرف البرلماني فقط، كما أن رئيس مجلس العموم مسؤول عن إدارة المناقشات في المجلس ومنح حق الكلام للأعضاء أثناء المناقشة، ولا يحق لرئيس المجلس المشاركة في عملية التصويت أو الإدلاء برأيه والإشـــتراك في المناقشـــات إلا لأغراض تنظيمية فقط. يتم إنتخاب رئيس مجلس العموم في بداية الدورة البرلمانية الجديدة وفي أقاب نتائج الإنتخابات العامة أو في حالة ما إذا إســـتقال رئيس المجلس أو لاقى المنية. يضم مجلس العموم 659 عضواًويمثل كل عضو من الأعضاء منطقة إنتخابية يطلق عليها الدائرة الإنتخابية، ولا يشترط أن يعيش العضو في منطقة الدائرة الإنتخابية التي يمثلها.

وفي هذا البحث ســنتحدث عن النظام البرلماني في المملكة المتحدة من ناحية النشــأة والتطور والتدرج إلى مجلس اللوردات ومجلس العموم في المملكة وصلاحياته وعلاقته بالحكومة في المملكة المتحدة.

Abstract

The House of Commons is one of the two houses of Parliament in the United Kingdom. It is considered the lower house of Parliament and consists of elected members representing constituencies from different parts of the United Kingdom. The House of Commons has strong legislative authority, and it has the primary role in enacting and reviewing laws. Its members have the ability to discuss national issues and vote on legislation. The House of Commons in the United Kingdom occupies the lower house of the Parliament of the United Kingdom. The British House of Commons was less powerful and controlling than the House of Lords, but over time its legislative authority has increased and exceeded the powers of the House of Lords. In British custom, the Speaker of the House of Commons represents only the law and parliamentary custom. The Speaker of the House of Commons is also responsible for managing the discussions in the House and granting the right to speak to members during the discussion. The Speaker of the House does not have the right to participate in the voting process or express his opinion or participate in the discussions except for organizational purposes only. The Speaker of the House of Commons is elected at the beginning of a new parliamentary session, following the results of a general election, or if the Speaker resigns or dies. The House of Commons has 659 members, and each member represents an electoral area called an electoral district. It is not necessary for a member to live in the electoral district he represents.

In this research, we will talk about the parliamentary system in the United Kingdom in terms of its origin, development, and progression to the House of

Lords and the House of Commons in the Kingdom, its powers, and its relationship with the government in the United Kingdom.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في الأمور الآتية:

- التعريف بالنظام البرلماني في المملكة المتحدة.
- بيان العلاقة بين النظام البرلماني والحكومة في المملكة المتحدة.
- بيان دور مجلس العموم وصلاحياته وعلاقته بالحكومة في المملكة المتحدة.

أهمية البحث:

إكتسبت هذه الدراسة أهمية كبيرة في الوصول إلى مدى ما تتمتع به السلطة التشريعية في المملكة المتحدة من صلاحيات وخصوصاً مجلس العموم في المملكة المتحدة بإعتباره أعلى من مجلس اللوردات.

مشكلة الدراسة:

تعرضت المملكة المتحدة إلى الكثير من التغيرات التاريخية والأحداث التي غيرت من سياستها، حيث مر النظام البرلماني بالكثير من التغيرات، وهذه الدراســـة تعمل على بيان النشـــأة والتطور الذي حدث للنظام البرلماني ومجلس اللوردات ومجلس العموم.

الدراسات السابقة:

وفيما يلي عدد من الدراسات البارزة والأعمال الرائدة التي ركزت على جوانب مختلفة من مجلس العموم في المملكة المتحدة:

"The House of Commons" by Robert Hazell and Ben Yong (2018)

تقدم هذه الدراسة نظرة شاملة على وظائف مجلس العموم وصلاحياته وعلاقته بفروع الحكومة الأخرى، وتسلط الدراسة الضوء على التطورات والإصلاحات التاريخية التي شكلت المؤسسة.

The Role of MPs in Representing Constituents" by the Hansard Society (2015)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الكيفية التي يوازن بها أعضاء البرلمان بين مسؤولياتهم تجاه ناخبيهم وبين ولائهم الحزبي وواجباتهم البرلمانية، كما تحلل الدراسة فعالية الآليات المختلفة التي يستخدمها أعضاء البرلمان للتواصل مع ناخبيهم.

"Accountability and the House of Commons" by Mark Garnett (2001)

تتناول هذه الدراسة آليات المساءلة المعمول بها داخل مجلس العموم، وتقيم الدراسة مدى فعالية هذه الآليات في محاسبة الحكومة والحفاظ على معايير الشفافية.

خطة البحث:

المبحث الأول: النظام البرلماني نشأته وتطوره

المطلب الأول: التعريف بالنظام البرلماني.

المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام البرلماني في المملكة المتحدة.

المبحث الثاني: مجلس العموم في المملكة المتحدة وصلاحياته.

المطلب الأول: مجلس العموم في المملكة المتحدة.

المطلب الثاني: صلاحيات مجلس العموم في المملكة المتحدة.

المبحث الأول: النظام البرلماني نشأته وتطوره

المطلب الأول: التعريف بالنظام البرلماني

للحكومات صور تستند لمبدأ الفصل بين السلطات، فإذا كان هذا الفصل نسبياً سميت الحكومة برلمانية، أما إذا كان الفصل شبه مطلق بين السلطات فيطلق على الحكومة " رئاسية"، وأما في حالة ما إذا كان تركيز السلطة في يد البرلمان فتعرف الحكومة بالحكومة الجمعية، وبعض الفقهاء يروا بأن هناك نوع آخر من الحكومات وهو الذي يأخذ مظاهر النظام البرلماني والنظام الرئاسي ويسمى بالنظام المختلط.

يستند النظام البرلماني على وجود مجلس نيابي يتم إنتخابه، وهو بتلك الصفة يشترك من ناحية المبدأ مع النظام الرئاسي والنظام المجلسي وهما الشكلين الأخرين من أشكال النظام النيابي.

يتميز النظام البرلماني عن النظام الرئاسي والنظام المجلسي بأن له القدرة على حفظ التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والمساواة بينهما.

ويعتبر النظام البرلماني صورة من النظام النيابي والذي يعد نموذجاً للتطبيق السليم على مبدأ الفصل بين السلطات، وهو فصل قائم على التعاون والتوان بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.[1]

النظام البرلماني هو نوع من أنواع نظم الحكم التي تنقسم فيه السلطة بين هيئتين أحدهما الحكومة وثانيهما البرلمان الذي يتم إنتخاب أعضاءه من طرف الشعب بطريقة مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، كما يجوز للحكومة أيضاً حل البرلمان، ويقوم النظام البرلماني على مجموعة من الأسس، كما أنه يتطلب مجموعة من المتطلبات وله مجموعة من المزايا والعيوب.[2]

البرلمان هو مصطلح وكلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية parlement بمعنى المناقشة والكلام، حيث تم إستخدام هذه الكلمة في انجلترا منذ القرن الخامس عشر لتدل على الجمعيتين اللتين كانتا تمارسان السلطة السياسية مع الملك، وفي فرنسا أطلقت كلمة برلمان قديماً على كل جمعية مهما كان عملها، ولكن منذ القرن الخامس عشر أصبحت الكلمة تطلق على بعض الهيئات القضائية وأقدمها البرلمان الباريسي، والنظام البرلماني هو أحد أنظمة الحكم الذي يقوم على الفصل المرن القائم على التوازن والتعاون والمسائلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في دولة ما بهدف تحقيق التوازن السياسي بينها، وهذا الأمر معناه أن النظام البرلماني هو اسلوب ونظام للحكم قائم على مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية والتوازن والتعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بهدف تحقيق المصلحة العامة.[3]

يقوم النظام البرلماني على وجود علاقة متبادلة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتحقيق التوازن بينهما، وهناك العديد من وسائل التأثير بين السلطتين ورقابة لبعضهما على بعضها الآخر، وهذه من الأركان التي يقوم عليها النظام البرلماني، فكل ديمقراطية هي بحاجة لهذه الرقابة لكونها تكفل الدولة بالإستقرار والقيد بأحكام القانون والدستور، ولما لهذه الرقابة من أهمية كبيرة كونها تؤدي دور فاعل في منع أي من السلطتين من الاستبداد والصلاحيات الممنوحة لها وفقاً للدستور أو التعسف في استخدامها.

---

[1] النظام البرلماني الانجليزي، نجم عبود فيصل، مجلة جامعة تكريت للحقوق، س5، مج5، ع3، 2021م، ص315-316.

[2] النظام الرئاسي والنظام البرلماني، مسعود نور الدين حسين، مجلة ألفا للدراسات الإنسانية والعلمية، ع3، د.ت، ص19.

[3] النظام البرلماني: دراسة في الماهية والخصائص والمعوقات، سجى عادل ابراهيم، وحازم صباح احميد، مجلة كلية دجلة الجامعة، مج6، ع1، 2023م، ص389.

يقوم النظام البرلماني في أي دولة بوجود برلمان منتخب من قبل الشعب ورئيس الدولة، والنظام البرلماني في كيانه يقوم على استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى حد لا يمكن لأي منها القيام بوظيفتها إلا بتعاونهما المبني على التوازن والتعاون، وهو النظام الأفضل للتعبير عن المفهوم الصحيح للفصل بين السلطات، ويقوم النظام البرلماني على ثلاثة أمور هي :

- ثنائية السلطة التنفيذية.
- الفصل المتعاون بين السلطات.
- التوازن بينها.[4]

يتميز النظام البرلماني بالفصل بين السلطات مع ملاحظة مما يسمح به النظام البرلماني لنواب البرلمان بالإشتراك في المناصب الوزارية وما يسمح به كذلك للوزراء من حضور جلسات البرلمان والإشتراك في مناقشاته والوزير بصفته البرلمانية قد تقرر حق البرلمان في اختيار رئيس الدولة من خلال عن طريق انتخابه من قبل البرلمان، وثنائية السلطة التنفيذية، كما يتميز النظام البرلماني بثنائية السلطة التنفيذية أي أن السلطة التنفيذية في الدولة مقسمة بين رئيس الدولة والحكومة.[5]

أما عن رئيس الدولة فإنه بغض النظر عن تسميته ملكاً كان أم رئيساً، بغض النظر عن طريقه وصوله إلى الحكم، بخلاف النظر عن طريقة اختياره إن تعلق الأمر بالجمهورية فقد يتم انتخابه عن طريق البرلمان أو من خلال الشعب أو من خلالهما سوياً، ويتميز البرلمان كذلك بتعاون السلطات، حيث يقوم النظام البرلماني على التعاون المبادل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بمعنى أن تتعاون كل سلطة من هاتين السلطتين معاً لأخرى، وذلك بقيام علاقة تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية ووجود علاقة تربط السلطة التنفيذية بالتشريعية من ناحية أخرى.[6]

---

[4] النظام البرلماني: دراسة في الماهية والخصائص والمعوقات، سجى عادل ابراهيم، ص390.

[5] مؤسسات برلمانية مقارنة، إكرام بدر الدين، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات البرلمانية، جامعة القاهرة، 2009م، ص15.

[6] النظام البرلماني : البرلمان الانجليزي نموذجاً، محمد لطفي زكريا الشيمي، شبكة الألوكة، د.ط، 2009م، ص3

المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام البرلماني في المملكة المتحدة

مر النظام البرلماني في بريطانيا بالعديد من المراحل الهامة، حيث تحول فيها النظام السياسي من نظام ملكي مطلق إلى نظام برلماني، وتتمثل هذه المراحل في:

1- مرحلة الملكية المطلقة:
كان الملك هو المسؤول الأول والأخير عن النظام السياسي بأجمعه، فهو الذي يضع القوانين ويعين أعضاء السلطة التنفيذية ويختار القضاة دون معقب على مشيئته.

2- تبع ذلك ظهور مجلس، تحدي أعضاؤه، سلطات الملك المطلقة، إلى أن نجح في أن ينتزع من الملك سلطة التشريع أي سن القوانين.
3- أخيراً انتهى الصراع بين الملك والمجلس لصالح هذه الأخيرة، حيث تحمل المجلس مسؤوليات الحكم، وتحول إلى برلمان حقيقي يتولى السلطات الفعلية والقانونية ولم يعد للملك سلطاته التقليدية، فتحول إلى رمز للدولة دون أن يتدخل في الممارسات الفعلية للسلطة، وبمعنى آخر أضحى البرلمان يضم الحكومة والمجلس النيابي معاً.[7]

يتطلب النظام البرلماني مجموعة من المتطلبات، هي:[8]

يعني ذلك وجود منصب رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وتكون المسؤولية السياسية على كاحل الحكومة، وتكون الوزارة مسؤولة مسؤولية تضامنية أمام البرلمان وهذا يفضي بطبيعة الحال إلى وجود رئيس دولة بغض النظر سواء أكان ملكاً أم رئيساً للجمهورية، غير سياسياً أي يسود ولا يحكم ويختص بأمور شكلية

[7] النظام البرلماني : البرلمان الانجليزي نموذجاً، محمد لطفي زكريا الشيمي، ص2.
[8] تطور النظريات والمذاهب السياسية، محمد نصر مهنا، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2006م، ص35.

وفخرية ولكن رئيس الدولة يسأل جنائياً في الأنظمة الجمهورية" عكس الأنظمة الملكية التي تد الملك منزه عن الخطأ وبالتالي عن المسؤولية".

والجهاز التنفيذي هو الحكومة أو الوزارة، حيث أنها هي التي تتحمل أعباء الحكم وذلك بوصفها المحور الأساسي للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني، لذلك فإن المسؤولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمام الهيئة النيابية، ولذلك فالمسؤولية الوزارية تعتبر بالفعل هي حجر الزاوية في النظام البرلماني والركن الأساسي في بنائه، وبدونها يفتقد هذا النظام إلى جوهره وتتغير طبيعته.[9]

ومن ضمن المتطلبات أيضاً يجب أن يكون هناك تعاون وتوازن ما بين السلطات، فهذا الأمر يعني توزيع الاختصاصات ما بين السلطات توزيعاً مرناً، فمع قيام السلطة التشريعية بوظيفة التشريع فإن للسلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها وبالمقابل فإن السلطة التشريعية لها الحق في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والتصديق على الإتفاقيات التي تقدمها السلطة التنفيذية وكذلك تنظيم العلاقة هذه بين السلطتي يكون قائماً على فكرة التوازن بينهما، فهناك مساواة وتداخل بين السلطتين، فالسلطة التنفيذية لها الحق في دعوة البرلمان للإنعقاد وحله، وكذلك البرلمان له الحق في استجواب الوزراء والتحقيق مهم وحجب الثقة عن الوزارة.[10]

وكذلك يتطلب المسؤولية السياسية للوزارة لما كان يقع على الوزارة أصلاً عبء مباشرة السلطة الحقيقية في ميدان السلطة التنفيذية، فالدساتير البرلمانية تعمل دائماً على تقرير المسؤولية الوزارية بنوعيها:

أ- المسؤولية الفردية التي يتحملها كل وزير على حدة نتيجة أعماله التي يباشرها في حدود وزارته.
ب- المسؤولية التضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها والتي تتقرر نتيجة السياسة العامة للوزارة أو نتيجة ما يباشرة الوزراء.
يجوز للمجلس النيابي القيامبسحب ثقته من الوزير المسؤول الذي يجب عليه في مثل هذه الحالة أن يعتزل منصبه الوزاري أو من هيئة الوزارة بأجمعها التي تسقط هذا بكامل أعضائها.[11]

يعتبر النظام البرلماني البريطاني من أقدم الأنظمة الديمقراطية في العالم ، وتطوره يعكس رحلة طويلة من التحول من الحكم المطلق إلى الديمقراطية الدستورية.

أولاَ: الحكم الملكي المطلق

[9] الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام البرلماني، بكر علي حسين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2021م، ص7.
[10] الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام البرلماني، بكر علي حسين، ص8.
[11] النظام البرلماني : البرلمان الانجليزي نموذجاً، محمد لطفي زكريا الشيمي، ص4.

كان الملك في العصور الوسطى هو الشخص الأقوى في الدولة البريطانية، كانت كافة القرارات بيده ويجب على الشعب الخضوع والسمع والطاعة، وكان النظام في ذلك الوقت ملكي مطلق، لا يوجد برلمان ولا قوانين مكتوبة تقيد صلاحيات وسلطة الملك. ولكن مع مرور الوقت ظهرت مطالبات للحد من هذه السلطة[12].

ثانياً: وثيقة ماغنا كارتا (1215م) أولى الخطوات نحو البرلمان

في عام 1215م، اضطر الملك جون للتوقيع على وثيقة "ماغنا كارتا" تحت ضغط النبلاء الرافضين لإستبداده ، فكانت الوثيقة بمثابة بداية للحد من سلطة الملك وتأسيس فكرة أن الملك تحت سلطة القانون. [13]

تطور البرلمان: صعود مجلسي العموم واللوردات

مع مرور الوقت بدأ النبلاء يجتمعون للضغط على الملوك وفي القرن الثالث عشر بدأت تتشكل ملامح البرلمان كما نعهده اليوم.

صار البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس اللوردات (النبلاء والأساقفة) ومجلس العموم (ممثلين عن الشعب).[14]

الثورة المجيدة (1688م): تعزيز السلطة البرلمانية

في ذلك الوقت جاءت نقطة التحول الكبيرة، وهي الثورة المجيدة عام 1688م التي مثلت الحدث المحوري في النظام البرلماني، خسر الملك جيمس الثاني عرشه لأن الشعب والبرلمان كانوا يرونه حاكم مستبد خارج عن السيطرة، ثم قرر البرلمان الحد من سلطة الملك بشكل أكبر، حيث تمت دعوة الملك وليام الثالث والملكة ماري للحكم بشرط الموافقة على "إعلان الحقوق (Bill of Rights) "في عام 1689

كان هذا الإعلان بمثابة البداية الحقيقية للحكومة الدستورية.

أصبحت سلطات الملك محدودة، وصار البرلمان يشارك بشكل فعّال في الحكم[15] .

القرن التاسع عشر: الديمقراطية التمثيلية

---

[12] الأزمة الدستورية في بريطانيا عام 1936م، محمد سيد إسماعيل حسن، مجلة كلية الآداب بقنا، د.بيانات، ص441.

[13] MAGNA CARTA AND ITS SIGNIFICANT ROLE FOR RULE OF LAW IN THE REPUBLIC OF MACEDONIA, IVANA SHUMANOVSKA-SPASOVSKA, KONSTANTIN BITRAKOV, SEEU REVIEW, Special Edition, Magna Carta 800th Volume 11, Issue1, 2015, p.86

[14] الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي بين التاج الملكي والبرلمان في اسكتلندا، يوسف سمير كامل، د.بيانات، ص217.

[15] الثورة الجليلة 1688م وأثرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا، ثامر عزام محمد، وابتسام محمود، مجلة سامراء، مج5، ع15، 2009م، ص112.

في القرن التاسع عشر حدثت إصلاحات برلمانية كبرى أحدثت تغييراً في قواعد اللعبة تمامًا، حيث تم إدخال مجموعة من القوانين مثل "قانون الإصلاح" لعام 1832م سمحت بمشاركة أوسع في عملية التصويت، ولم يعد الأمر مقتصراً على الأغنياء فقط، بعد ذلك صار هناك توسع في حقوق التصويت تدريجيًا حتى أصبح حق التصويت للجميع تقريبًا في القرن الـ 20.

النظام الحالي: البرلمان أقوى من الملك

يعتمد النظام البريطاني اليوم على الملكية الدستورية، بينما البرلمان بيده السلطة الحقيقية، ويتكون البرلمان من مجلس العموم، الذي يتم انتخاب أعضاؤه من الشعب، ومجلس اللوردات، الذي يتم تعيين أعضاؤه أو وراثة مقاعدهم[16].

تعتمد الحكومة البريطانية الحالية على مبدأ "الحكومة البرلمانية"، وهذا معناه أن الحكومة يجب أن تحصل على ثقة البرلمان من أجل إستمرارها، ورئيس الوزراء هو قائد الحزب الذي لديه الأغلبية في مجلس العموم، وهو الذي يقوم بإدارة الدولة فعلياً وليس الملك.

المبحث الثاني: مجلس العموم في المملكة المتحدة وصلاحياته

المطلب الأول: مجلس العموم في المملكة المتحدة

يمثل مجلس العموم في بريطانيا المجلس الأدنى، بينما يمثل مجلس اللوردات المجلس الأعلى في المملكة المتحدة، حيث يتم إنتخاب أعضاء مجلس العموم في المملكة عن طريق الشعب وتجري إنتخابات مجلس العموم كل خمس سنوات تقريباً، بينما يحتوي مجلس اللوردات على النبلاء والأساقفة.[17]

يمثل مجلس العموم صوت العشب والأمة وكل عضو في المجلس يمثل دائرة إنتخابية معينة، ويعود تاريخ مجلس العموم إلى القرن الثالث عشر، ففي بداياته كان مجرد مكان يجتمع فيه التجار والنبلاء من أجل مناقشة الشؤون المالية والضرائب، حيث كان النبلاء والتجار في ذلك الوقت يلجأون للمناقشة والتشاور فيما بينهم من أجل الحصول على الدعم المالي لتمويل الحروب والمشاريع، وفي عام 1295م خلال حكم الملك

[16] الأنظمة السياسية المعاصرة، يحيي الجمل، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1981م، ص51.

[17] Parliament of UK: Structure and Functions, Fatima idrees, p.7

إدوارد الأول تم تأسيس البرلمان النموذجي، حيث كان يضم أعضاء من مختلف الطبقات، هنا بدأت عملية التغيير التدريجي وتحول مجلس العموم إلى المجلس الرئيسي في السياسة البريطانية.[18]

في بداية الأمر لم يكن لمجلس العموم سلطة كبيرة وصلاحيات واسعة وكان واقتصر دوره على تقديم المشورة للملك فيما يتعلق بالضرائب، ومع مرور الوقت وخصوصاً بعد الثورة المجيدة بدأ البرلمان يكتسب قوة اكبر من خلال إعلان الحقوق عام 1689م، حيث تم تقليص سلطات الملكية وزادت قوة البرلمان وبالتالي مجلس العموم، وخلال القرن التاسع عشر بدأت الإصلاحات السياسية تظهر على الساحة وكان أبرزها قانون الإصلاح لعام 1832م اللذي وسع حق التصويت وأطى السلطة للمزيد من الأشخاص من أجل التأثير على إختيار أعضاء مجلس العموم، وبحلول القرن العشرين أصبح مجلس العموم هو القوة السياسية العليا في المملكة المتحدة.

يتكون مجلس العموم في الوقت الحالي من 650 عضواً يعرفون باسم أعضاء البرلمان وكل عضو فيها يتم إنتخابه عن طريق انتخابات مباشرة في دائرته الإنتخابية، وتنقسم الدوائر الإنتخابية بحسب عدد السكان وكل دائرة من الدوائر لها ممثل واحد في مجلس العموم.

انتخابات مجلس العموم في المملكة المتحدة كل خمس سنوات تقريباً إلا في الحالات الإستثنائية، وتجري الإنتخابات بنظام الفائز الأول، ويعتمد هذا النظام على أن المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في دائرته الإنتخابية يفوز بالمقعد بخلاف النظر عن نسبة الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين.[19]

تخضع العلاقة بين مجلس اللوردات ومجلس العموم للإتفاقيات التي هي عبارة عن الممارسات السياسية المتبعة في برلمان المملكة المتحدة، وتنص إتفاقية سالزبوري على أن مشاريع القوانين التي تنفذ إلتزامات البيان ليست كذلك، فقد عارضها مجلس اللوردات في القراءة الثانية ولا تخضع لتعديلات مدمرة ولا يعترض مجلس اللوردات عادة على التشريعات الثانوية.

على الرغم من أن مجلس العموم لا ينتخب رئيس الوزراء بشكل رسمي، إلا أنه بحكم العرف السائد والممارسة العملية يصبح الرئيس مسؤولاً أمام المجلس وبالتالي فإنه يحافظ بشكل كبير على دعمه، ومن خلال هذه الطريقة فإن موقف الأحزاب في مجلس العموم له أهمية كبير، فكلما أصبح منصب رئيس الوزراء شاغراً يقوم رئيس الدولة بتعيين الشخص الذي يحظى بدعم وتأييد كبير من قبل المجلس، فعادة ما يحظى زعيم أكبر حزب في المجلس بدعم وتأييد المجلس، وقد يشير مجلس العموم إلى عدم دعمه للحكومة برفض اقتراح الثقة أو تمرير اقتراح لحجب الثقة، حيث يتم صياغة اقتراحات الثقة بشكل صريح[20]

كان مجلس اللوردات في بداية الأمر هو المجلس الأقوى بين المجلسين، ولكن مع مرور الوقت تضاءلت سلطته بشكل تدريجي، فبحلول أواخر القرن السابع عشر قد اكتسب مجلس العموم الحق الوحيد في بدء تدابير الضرائب، ومع ذلك فقد احتفظ مجلس اللوردات بصلاحية النقض على المشاريع القانونية التي أقرها مجلس

---

[18] The House of Commons: control of government and citizen representation, Artemis photiadou, p.151

[19] The United Kingdom: Background, Brexit, and Relations with the United States, Derek E. Mix, April 16, 2021, p.4

[20] المصدر:
https://en.wikipedia.org/wiki/House_of_Commons_of_the_United_Kingdom#cite_note-581

العموم، ففي عام 1832م كان الملاذ الوحيد لحكومة الحزب الليبرالي هو التهديد بعملية إغراق مجلس اللوردات بأعضاء ليبراليين جدد من أجل منعه من رفض مشروع قانون الإصلاح الذي قدمته تلك الحكومة، فبعد ثمانين عاماً تم إستخدام نفس التهديد مرة أخرى من قبل الحكومة الليبرالية من أجل إجبار اللوردات على عملية الموافقة على مشروع قانون الإصلاح والذي مكن أغلبية أعضاء مجلس العموم من تجاوز رفض اللوردات لمشروع القانون، وبموجب هذا القانون فقد مجلس اللوردات سلطة تأخير التشريعات التي أقرها مجلس العموم لجمع وإنفاق الإيرادات، كما فقد أيضاً سلطة تأخير التشريعات الأخرى لفترة تتجاوز عامين، كما خفض القانون الحد الأقصى لمدة الدورة البرلمانية إلى خمس سنوات.[21]

بلغ عدد أعضاء مجلس العموم 658 عضواً من عام 180 حتى عام 1885 وذلك عندما تم توحيد بريطانيا العظمى وأيرلندا بموجب قانون الاتحاد لتشكيل المملكة المتحدة، عندما تمت زيادته إلى 670 في عام 1918م تمت زيادته إلى 707م ، كما تم تغييره بموجب القوانين اللاحقة.[22]

تشكل الحكومة عادة من الجزب الذي يملك أغلبية المقاعد في مجلس العموم في المملكة المتحدة ويد رئيس الوزراء هو زعيم الحزب الفائز، ويقوم مجلس العموم برقابة أعمال الحكومة البريطانية وذلك من خلال الأسئلة والمناقشات المختلفة مما يتيح لأعضاء مجلس العموم فرصة محاسبة الحكومة على القرارات والسياسات المتخذة، وتمر القوانين من خلال مجلس العموم قبل أن تصبح قانوناً نافذاً، حيث يتم مناقشة القانون والتصويت عليه، وتحتاج الحكومة إلى موافقة مجلس العموم لى الميزانية مما يمنح مجلس العموم السلطة والصلاحية في تحديد الأولويات المالية، ويمكن لمجلس العموم أن يصوت بسحب الثقة من الحكومة مما يؤدي إلى استقالتها أو إجراء إنتخابات جديدة، ويعمل مجلس العموم على ضمان التوازن الفعال لسير الحكومة على النهج الصحيح، مما يعزز عملية الديمقراطية في المملكة المتحدة.

ويجب أن نقف على دور مجلس اللوردات وعلاقته بمجلس العموم، فمجلس اللوردات هو الغرفة العليا في البرلمان البريطاني ويكمل أعمال مجلس العموم، حيث يمتاز مجلس اللوردات بمجموعة من السمات التي تميزه ومجموعة من الأدوار التي ينفرد بها.

يمثل مجلس اللوردات اللبنة الأولى في بنية البرلمان البريطاني، فهو المجلس الذي خاض الكثير من الصراعات ضد مؤسسة العرش من أجل إنتزاع السلطة منها ومن سطوة الملك، وحينما تحقق ذلك تحول الصراع بين مجلس اللوردات وممثلي الطبقة العامة من أعضاء مجلس العموم الذي تأسس في ظل ظروف عصيبة، ويعد مجلس اللوردات بمثابة المحكمة العليا للمملكة المتحدة، ويضم مجلس اللوردات ثلاثة أنواع من الأعضاء، وجميع الأعضاء يتم تعيينهم من قبل الحكومة والتاج، ولا يتم إنتخاب الأعضاء من عامة الشعب، على عكس مجلس العموم الذي ينتخب ديمقراطياً كل خمس سنوات على الأقل.[23]

---

[21] البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم، صلاح الدين فوزي، دار النهضة العربية، د.ط، 2003م، ص45.

[22] المصدر: https://www.britannica.com/topic/House-of-Commons-British-government

[23] أدوار الصراع بين السلطات الثلاث في بريطانيا خلال حكم الملك جورج الثالث، اسراء نوري غلام، مجلة كلية التربية، ع3، 2022م، ص271.

إن مجلس اللوردات أقل أهمية من مجلس العموم في الوقت الحالي، فليس له أي سلطان على تشكيل الحكومة، وليس من حقه أن يحول دون إصدار مشروعات القوانين المالية، تلك القوانين المتعلقة بالإيرادات والمصروفات، فسلطته على مشروعات القوانين محدودة.[24]

كما ذكرنا من قبل يتكون النظام البرلماني البريطاني من مجلسين:

- مجلس اللوردات.
- مجلس العموم.

لكل من المجلسين مجموعة من الإختصاصات التي يختص بها على غيره، حيث يتفوق مجلس العموم على مجلس اللوردات الذي لم يكن له إلا إختصاصات بسيطة، حيث يعد مجلس اللوردات من بقايا النظام البرلماني البريطاني ذو السيطرة الواسعة، حيث كان هو الحاكم الفعلي وأبقي عليه بعد أن جرد من صلاحياته الواسعة في عملية إختيار النواب وتعيين الوزراء والتأثير على الملك، ويشمل هذا المجلس الطبقة النبيلة الأرستقراطية.

ففي عام 1911م أصبح مجلس اللوردات بعد إصدار قانون بمقتضان لا يملك أي صلاحيات تجاه القوانين ذات الصبغة المالية، أما عن بقية القوانين ذات الطابع الغير مالي فإن مجلس اللوردات يملك تجاهها حق إعتراض، وبمقتضاه يستطيع مجلس اللوردات الإعتراض على مشروع قانون أقره مجلس العموم من خلال ثلاث دورات برلمانية في مدة عامين على أقصى حد، ومع ذلك فإن مارس مجلس اللوردات حقه في الإعتراض على مشروع القانون خلال مدة الثلاث دورات البرلمانية في مدة عامين على أقصى حد، فإن ذلك لا يمنع من أن يصبح قانوناً ويصدر إذا أقره من جديد مجلس العموم.[25]

تتمثل وظائف مجلس اللوردات في:

- اقتراح القوانين من أجل معالجة موضوعات تتسم بأنها ذات طبيعة غير جدلية نسبية.
- فحص ومراجعة مشروعات القوانين التي تأتي من مجلس العموم.
- حق الإعتراض الذي يؤدي إلى تأخير مشروعات القوانين بالقدر الضروري لكي يتمكن الرأي العام في البلاد من التعبير عن إتجاهاته تعبيراً كافياً.[26]

أدى التطور الإجتماعي إلى تطور بريطانيا سياسياً، فمن المعروف بأن النظام السياسي البريطاني هو عبارة عن نظام أصيل، حيث لم يتطور بالثورات على غرار النظام الفرنسي، وإنما جاءت طريقة تطوره بشكل تلقائي، لم يخضع فيها النظام السياسي إلى هزات أو تغيير النظام بشكل جذري، بعكس النظام الفرنسي والنظام الروسي من جهة الأيديولوجية والنظام البريطاني هو عبارة عن نظام فريد من نوعه من حيث الأصالة ومن حيث الإنتشار وليس هناك نظام سياسي أكثر دراسة وديمقراطية من النظام البريطاني الذي يعتمد بالأساس على التمثيل والثنائية الحزبية.[27]

---

[24] موقع مجلس اللوردات التشريعي في البرلمان البريطاني، طالب محيبس حسن الوائلي، المؤتمر العلمي الثاني الذي يقيمه قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الانسانية بجامعة واسط، من الفترة 1-2 حزيران 2022م، ص576.

[25] الإنجليز في لادهم، حافظ عفيفي باشا، مطبعة دار الكتب المصرية، 1935م، ص79.

[26] السلطة التشريعية وفقاً للدستور المصري الصادر عام 2014 والنظام البرلماني في بريطانيا: دراسة مقارنة، إنجي سعيد على عبد الحليم أبو زيد، د.بيانات، ص96.

[27] القانون الدستور والنظم السياسية، محسن خليل، د.بيانات، 1987م، ص34.

المطلب الثاني: صلاحيات مجلس العموم في المملكة المتحدة

ذهب الفقيه ماريو إلى أن المل التشريعي لا يبدأ من الفراغ وإنما يستند بشكل كبير على فكرة جوهرية، لذلك فإن إقتراح القوانين هو أحد أهم الإجراءات التشريعية الضرورية لوجود القانون، فهو عمل تشريعي بالدرجة الأولى.

إن اقتراح القانون يعد ركناً أساسياً في العملية التشريعية، حيث يتم خلق وميلاد التشريع بداية في هذه المرحلة، وذهب الفقيه " اسما" إلى أن عملية اقتراح القوانين ليست ذات طبيعة تشريعية بل هي عبارة عم عملية تحضيرية للقانون، فالعمل التشريعي هو الذي يدخل في تكوين عناصر القرار الأمر الذي يتولد منه القانون حالاً ومباشرة، فالإقتراح يعد عمل من أعمال الإدارة بسبب أنه يشتمل على صفة الأمر.

ففي النظام البرلماني البريطاني فإننا نجد أن حق اقتراح القوانين مقرر لمجلس العموم، ولكن من الملاحظ بأن أغلب مشروعات القوانين في يد الحكومة البريطانية وليست في يد البرلمان، فتراجع الاقتراح النيابي للقوانين يوجد في انجلترا منذ نهاية القرن التاسع عشر وعلى مدى القرن الحالي، ذلك أن نسبة اقتراح القوانين للبرلمانيين تتراوح بين 5 إلى 20% وتعتبر عملية مناقشة القوانين من أهم المراحل في العملية التشريعية، فالقانون لا يصدر إلا بعد مناقشته في البرلمان، ففي انجلترا تتميز بين مشروع القانون المالي ومشروعات القوانين العادية، فمجلس العموم يقوم بمناقشة القانون أولاً ويقره دون مجلس اللوردات وكليهما يعبرات عن آرائهما ويتوصلان إلى إتخاذ قراراتهما عن طريق اللجوء إلى وسيلة المناقشة.[28]

تتم مناقشة إقتراح القوانين في مجلس العموم، وتمر مناقشة اقتراح القوانين بعدة مراحل، هي:

المرحلة الأولى:

تتم تلاوة نص مشروع القانون بهدف إطلاع أعضاء البرلمان، وإذا ما قدم مشروع القانون من قبل أحد أعضاء البرلمان يقوم بقراءة القراءة الأولى ويطبع ويوزع على جميع الأعضاء، ويمكن للجمهور شراءه والإطلاع على ما فيه.[29]

المرحلة الثانية:

[28] السلطة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي ودورها في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2009م، ص304.

[29] القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، أندريه هوريو، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1988م، ص61.

هي مرحلة القراءة الثانية، حيث يقوم الوزير المختص في هذه المرحلة بشرح وتوضيح الهدف الأساسي من مشروع القانون.

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة فحص مشروع القانون من قبل المجلس الذي يتراوح عددهم ما بين 15 إلى 50 عضو ينتمون لإحدى اللجان الدائمة ويقومون بالتعديلات عليه.

المرحلة الرابعة:

ينظر المجلس بأكمله في التقرير الذي أعدته اللجنة ويقوم بمناقشة التعديلات المقترحة من جانبها.

المرحلة الخامسة:

هي مرحلة القراءة الثالثة ويتم في هذه المرحلة فحص مشروع القانون ووضع اللمسات الأخيرة، ولا يجوز إدخال أي تعديلات على مشروع القانون إلا في حالة كان الهدف من هذا التعديل تحسين صياغة التشريع، وبعد عملية الموافقة على مشروع القانون يحال إلى مجلس اللوردات من أجل النظر فيه، ويستطيع مجلس اللوردات تعطيل مشروعات القوانين العادية لفترة سنة واحدة فقط يمكن اقرارها بعد ذلك دون موافقة مجلس اللوردات.[30]

يرجع تاريخ تاسيس مجلس العموم إلى النصف الثاني من القرن الثالث عشر، عندما بدأ أصحاب الأراضي وغيرهم من أصحاب الممتلكات في المقاطعات والمدن بإرسال ممثلين إلى البرلمان من أجل تقديم المظالم والعرائض إلى الملك وقبول الإلتزامات بدفع الضرائب، وفي القرن الرابع عشر بدأ الفرسان والمواطنون الذين تم إختيارهم كممثلين (أعضاء مجلس العموم) في الجلوس في غرفة منفصلة عن تلك التي يستخدمها النبلاء ورجال الدين (اللوردات).

يعتبر مجلس العموم هو السلطة التشريعية الفعلية في بريطانيا العظمى، فهو يملك حق فرض الضرائب وحق التصويت على تخصيص الأموال للإدارات والخدمات العامة المتنوعة أو حجبها عنها، ونادراً ما عطل مجلس اللوردات التشريعات الرئيسية التي أقرها مجلس العموم، كما يمنح الملك البريطاني الموافقة الملكية بشكل تلقائي على أي مشروع قانون يتم تمريره.

إن إقرار التشريعات هو الوظيفة الرئيسية لمجلس العموم، حيث تتم كافة التشريعات تقريباً من خلال الحزب الذي يمتلك الأغلبية العظمى في مجلس العموم، والذي يشكل بدوره الحكومة والمجلس الوزاري ويتألف المجلس الوزاري من وزراء من الكبار يتم إختيارهم من قبل الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء،

[30] الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام البرلماني، بكر علي حسين، ص14.

ويتمثل العمل الأساسي للحكومة في مجلس العموم في عملية تنفيذ البرنامج التشريعي الذي خاضت على أساسه الإنتخابات العامة.[31]

في بداية كل دورة جديدة للبرلمان يتم إنتخاب رئيس مجلس العموم من بين أعضاء المجلس وهو رئيس النواب الذي يرأس المناقشات ويقوم بتنظيمها ويحكم في نقاط النظام وسلوك الأعضاء، ولا يشارك رئيس مجلس النواب في المناقشات ويصوت فقط في حالة كسر التعادل وهي الحالة التي تجبر رئيس مجلس النواب على التصويت لصالح الوضع الراهن، وإن التقليد الذي ينص بقراءة مشروع القانون ثلاث مرات في مجلس العموم ومجلس اللوردات قبل عملية التصويت عليه يستند بشكل كبير إلى الحاجة إلى السماح للأعضاء بالوقت الكافي من أجل التحقيق في المبادئ التي يستند إليها مشروع القانون وتفاصيل أحكامه، فالقراءة الأولى هي عبارة عن قراءة شكلية بحتة، والقراءة الثانية توفر الفرصة من أجل مناقشة المبادئ المعنية، ثم ينتقل القانون بعد ذلك إلى اللجنة، حيث يتم فحص بنوده بنداً بنداً، ويتم إرسال معظم مشاريع القوانين إلى اللجان الدائمة والتي تتعامل بدورها مع مشاريع القوانين التي تنتمي إلى مجموعة معينة من الموضوعات، وتعكس اللجان تكوينها قوة الأحزاب في المجلس، بعد عملية فحص مشروع القانون تقوم اللجنة بتقديم تقريرها إلى المجلس، وبعد إقتراح تعديلات أخرى في سياق المزيد من المناقشة تتم عملية قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة ثم يتم التصويت عليه، وبالإضافة إلى مشاريع القوانين التي تقترح من طرف الحكومة يقوم مجلس النواب بالنظر في عدد محدود من مشاريع القوانين التي يرعاها أعضاء فرديون في كل دورة.[32]

وبصرف النظر عن عملية تمرير التشريعات، فإن أهم أعمال مجلس النواب بالكامل هي فترة الأسئلة والتي تعقد بشكل منتظم، وخلال هذه الفترة يمكن للأعضاء مطالبة وزراء الحكومة بالإجابة على أسئلة تتعلق بوزاراتهم وبالتالي توفر للمعارضة فرصة كبيرة لمهاجمة سياسة الحكومة وإثارة القضايا التي قد يعتقد أن الحكومة كانت مهملة فيها.[33]

وتتمثل الصلاحيات الأخرى لمجلس العموم في:

صلاحية مجلس العموم في مراقبة الحكومة: كان السائد في بريطانيا النظام البرلماني والذي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وإقرار الرقابة لكل منها على الأخرى، وهذا الأمر معناه أن يكون للبرلمان أي مجلس العموم حق مراقبة الحكومة، حيث يستطيع مجلس العموم حجب الثقة عن الحكومة، إلا أنه من الناحية العملية فإن مسألة إثارة المسؤولية السياسية وإستقالة الحكومة في الوقت الراهن باتت أمراً نادراً تبعاً لذلك، وذلك بسبب الثنائية الحزبية والإنضباط الحزبي فيها، فالأكثرية البرلمانية هي في الوقت ذاته أغلبية حكومية وأغلبية حزبية منضبطة وملتزمة ببرامج الحزب التي تعمل على تنفيذها.[34]

---

[31] النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حسن سيد أحمد إسماعيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1978م، ص33.

[32] النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، تامر كامل محمد الخزرجي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م، ص27.

[33] May, E. .Treatise on The Law, Privileges, Proceedings and Usage of Parliament. London: Butterworths, 1997, p.28.

[34] القانون الدستور والنظم السياسية، محسن خليل، ص37.

وإذا كان انبثاق الحكومة عن الأغلبية البرلمانية وإنتماء كلاهما للحزب الحاكم من شأنه تقليل فعالية الرقابة من الناحية الواقعية، فإنه ينبغي لحكومة الظل دور أساسي وفعال في عملية توجيه أعمال الحكومة، وإن كان ذلك لا يؤدي إلى طرح الثقة في غالب الأحيان.

وتنبثق الحكومة عن مجلس العموم وتتمتع بإستقرار طيلة فترة الدورة النيابية وغالباً ما تحل الحكومة مجلس العموم قبل إنتهاء الدورة العادية له لإجراء إنتخابات جديدة.

يتحمل مجلس العموم المسؤولية الأساسية عن إنشاء وإقرار التشريعات، حيث يمثل أكثر من 90% من جميع مشاريع القوانين البرلمانية. وهذا يسلط الضوء على دوره المركزي في تشكيل القانون في المملكة المتحدة.

ويعد الامتياز المالي جانب مهم من سلطته، حيث يجب على مجلس العموم الموافقة على جميع مشاريع القوانين المالية، مما يضمن السيطرة على الضرائب والإنفاق العام.

التدقيق والرقابة:

يشرف مجلس العموم بشكل فعال على الحكومة من خلال الأسئلة والمناقشات واللجان المختارة، وقد ثبت أن هذا التدقيق ضروري لمحاسبة الحكومة على أفعالها وسياساتها.

وتلعب اللجان، وخاصة الحسابات العامة واللجان المختارة، دورًا حاسمًا في تقييم الإنفاق الحكومي وفعالية السياسات، مما يدل على وجود رقابة تشريعية قوية على السلطة التنفيذية.[35]

التأثير في تشكيل السياسات:

على الرغم من هيمنة الأجندة التشريعية للحكومة، فإن أعضاء البرلمان من المقاعد الخلفية وأولئك من أحزاب المعارضة يجدون بشكل متزايد طرقًا للتأثير على مناقشات السياسات، وغالبًا ما يستخدمون مشاريع القوانين الخاصة والمناقشات حول القضايا الوطنية.

كما كان لمجلس العموم تأثير كبير في تشكيل التحولات السياسية المهمة، مثل تلك المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما يدل على طبيعته المستجيبة للمشاعر العامة والضغوط السياسية.[36]

---

[35] النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حسن سيد أحمد إسماعيل، ص37.

[36] الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية، وسام صالح عبد الحسين جاسم، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، مج27، ع4، 2020م، ص5.

الخاتمة:

وفي الختام، تلعب صلاحيات مجلس العموم دوراً حيوياً في تشكيل المشهد التشريعي والسياسي في المملكة المتحدة، وباعتباره الغرفة الرئيسية في البرلمان، فإن مجلس العموم ليس مسؤولاً فقط عن المبادرة إلى التشريع ومناقشته، بل إنه يحمل الحكومة أيضاً المسؤولية من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك فترات الاستجواب، واللجان المختارة، وتصويتات الثقة. وقد أظهر هذا البحث أن سلطة مجلس العموم تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الوظائف التشريعية؛ فهي مرتبطة بشكل أساسي بمبادئ الديمقراطية والتمثيل.

يتولى أعضاء البرلمان المنتخبون من قبل الجمهور مهمة التعبير عن مخاوف ومصالح ناخبيهم، وبالتالي تعزيز الأساس الديمقراطي للنظام السياسي في المملكة المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تسلط العلاقة بين مجلس العموم ومجلس اللوردات الضوء على ثنائية السلطة حيث يتمتع الممثلون المنتخبون بسلطة أكبر على العملية التشريعية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أنه في حين يعمل مجلس اللوردات كغرفة مراجعة، فإن مجلس العموم هو الذي يحدد في نهاية المطاف اتجاه السياسة والحكم في المملكة المتحدة.

إن الطبيعة المتطورة لمجلس العموم، وخاصة في سياق التحديات المعاصرة مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والاضطرابات الاجتماعية وأزمات الصحة العامة، تؤكد على دوره الديناميكي في معالجة احتياجات المجتمع ومتطلباته.

تظل أهمية مجلس العموم القوي والمتمكن محورية في ضمان قدرته على الدفاع عن حقوق ومصالح الشعب بشكل فعال.

بشكل عام، يؤكد هذا البحث على أهمية مجلس العموم ليس فقط كهيئة تشريعية ولكن كحجر أساس للحكم الديمقراطي في المملكة المتحدة، مما يدفع إلى مناقشات مستمرة حول صلاحياته ومسؤولياته والإصلاحات المحتملة لتعزيز فعاليته في عالم سريع التغير.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. النظام البرلماني الانجليزي، نجم عبود فيصل، مجلة جامعة تكريت للحقوق، س5، مج5، ع3، 2021م.
2. النظام الرئاسي والنظام البرلماني، مسعود نور الدين حسين، مجلة ألفا للدراسات الإنسانية والعلمية، ع3، د.ت.
3. النظام البرلماني: دراسة في الماهية والخصائص والمعوقات، سجى عادل ابراهيم، وحازم صباح احميد، مجلة كلية دجلة الجامعة، مج6، ع1، 2023م.
4. مؤسسات برلمانية مقارنة، إكرام بدر الدين، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات البرلمانية، جامعة القاهرة، 2009م.
5. النظام البرلماني : البرلمان الانجليزي نموذجاً، محمد لطفي زكريا الشيمي، شبكة الألوكة، د.ط، 2009م.
6. تطور النظريات والمذاهب السياسية، محمد نصر مهنا، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2006م.

7. الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام البرلماني، بكر علي حسين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2021م.
8. الأزمة الدستورية في بريطانيا عام 1936م، محمد سيد إسماعيل حسن، مجلة كلية الآداب بقنا، د.بيانات.
9. القانون الدستور والنظم السياسية، محسن خليل، د.بيانات، 1987م.
10. السلطة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي ودورها في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2009م.
11. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، أندريه هوريو، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1988م.
12. النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حسن سيد أحمد إسماعيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1978م.
13. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، تامر كامل محمد الخزرجي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م.
14. الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي بين التاج الملكي والبرلمان في اسكتلندا، يوسف سمير كامل، د.بيانات.
15. الثورة الجليلة 1688م وأثرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا، ثامر عزام محمد، وابتسام محمود، مجلة سامراء، مج5، ع15، 2009م.
16. الأنظمة السياسية المعاصرة، يحيي الجمل، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1981م.
17. البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم، صلاح الدين فوزي، دار النهضة العربية، د.ط، 2003م.
18. أدوار الصراع بين السلطات الثلاث في بريطانيا خلال حكم الملك جورج الثالث، اسراء نوري غلام، مجلة كلية التربية، ع3، 2022م.
19. موقع مجلس اللوردات التشريعي في البرلمان البريطاني، طالب محيبس حسن الوائلي، المؤتمر العلمي الثاني الذي يقيمه قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الانسانية بجامعة واسط، من الفترة 1-2 حزيران 2022م.
20. الإنجليز في لادهم، حافظ عفيفي باشا، مطبعة دار الكتب المصرية، 1935م.
21. السلطة التشريعية وفقاً للدستور المصري الصادر عام 2014 والنظام البرلماني في بريطانيا: دراسة مقارنة، إنجي سعيد على عبد الحليم أبو زيد، د.بيانات.
22. الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية، وسام صالح عبد الحسين جاسم، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، مج27، ع4، 2020م.

المراجع الأجنبية:

1. MAGNA CARTA AND ITS SIGNIFICANT ROLE FOR RULE OF LAW IN THE REPUBLIC OF MACEDONIA, IVANA

SHUMANOVSKA-SPASOVSKA, KONSTANTIN BITRAKOV, SEEU REVIEW, Special Edition, Magna Carta 800th Volume 11, Issue1, 2015.
2. Parliament of UK: Structure and Functions, Fatima idrees.
3. The House of Commons: control of government and citizen representation, Artemis photiadou.
4. The United Kingdom: Background, Brexit, and Relations with the United States, Derek E. Mix, April 16, 2021.
5. May, E. .Treatise on The Law, Privileges, Proceedings and Usage of Parliament. London: Butterworths, 1997.

المواقع:

المصدر:
https://en.wikipedia.org/wiki/House_of_Commons_of_the_United_Kingdom#cite_note-

المصدر: https://www.britannica.com/topic/House-of-Commons-British-government